كما سمعت الى تخفيض عدد التلامذة في الصف الواحد بعدما وصل هذا العدد احيانا الى ١٥٠ تلميذا .

٢) مع انتهاء العام الدراسي ١٩٥٢ — ١٩٥٣ والتأكد من فشل برنامج التأهيل المهني السريع ، اعلنت الوكالة سياسة تربوية جديدة : أ — تأمين التعليم الابتدائي لجميع الاولاد في سن الدراسة . ب — الاعتماد في محيط التأهيل على التعليم المهني العالي وتخريج المعلمين .

استنتجت الوكالة هذه السياسية من الحقائق التالية كما جاءت متفرقة في بيان مدير وكالة الاغاثة امام الدورة التاسعة للجمعية العمومية(٩): اولا : المشاريع الكبيرة (اليرموك ، سيناء) لا تستوعب الا جزءا ضئيلا من عدد اللاجئين . ثانيا : ان تنمية الامكانيات الاقتصادية في الدول العربية المضيفة تكاد تكفي توفير العمالة للبطالة الحقيقية والمقنعة والتزايد السكاني المقبل لتلك الدول . ثالثا : لم تتضاءل مرارة اللاجئين الفلسطينيين بالرغم من مضي ست سنوات على تشردهم ، وعدم تجاوبهم مع مشاريع الوكالة . رابعا : يتطلب سوق العمل في الدول العربية المضيفة او المجاورة عناصر ذات تخصص مهني او جامعي. خامسا : يتطلب الاستيطان في المشاريع المزمع تحقيقها وجود عدد كبير من الفنيين وتسلح معظم المستوطنين بدرجة من الثقافة تساعد في تحقيقه مشاريع التنمية الاجتماعية وتحقيق النجاح الاقتصادي لجميع المشاريع . سادسا : تعتقد الوكالة ان درجة معينة من الثقافة تخلق لدى الفرد وعيا للاستفادة من قروضها الفردية المساعدة في تحقيق الاعالة الذاتية .

بدأت الوكالة عموما منذ اواخر عام ١٩٥٣ ومع تعثر مشاريع الاستيطان ، تدرك ان مهمتها في قطاع التعليم تتجاوز مفهوم الاغاثة ، ولذا بدأت تعطي للتعليم اهتماما اكبر مبرزة اهميته الخاصة. وانعكس ذلك على التقرير السنوي لعام ١٩٥٣ ، حيث فصل التعليم عن الاغاثة وذكر في فقرة خاصة به . وجاء تقرير عام ١٩٥٥ ليؤكد فشل المشاريع الكبيرة واضمحلال احلام الدول الاستعمارية في توطين اللاجئين واخفاء معالم مأساة فلسطين . فبدأت الوكالة تعترف بأهمية العلم كعامل لدمج الشباب الفلسطيني في المحيط العربي ، وأثرت بتخلف نشاطها في حقل التعليم الثانوي (التكميلي). وضعت الوكالة خطة لها بحيث تصل نسبة الملتحقين بالصفوف التكميلية الى عدد تلامذة المرحلة الابتدائية ٢٢ بالمائة بعد خمس سنوات ، وهي نسبة الالتحاق في الاردن عام ١٩٥٣ . اذ في ذلك العام قارب رقم غزة (٢٠،٨ بالمائة) هذا المستوى ، مرجع ذلك انتشار البطالة بشكل واسع في القطاع وانعدام اي امل لحصول خريجي المرحلة الابتدائية على اعمال ، فوجدت الوكالة نفسها ملزمة بزيادة عدد الصفوف وافساح المجال للطلبة لاكمال دراستهم . اما هذه النسبة فكانت ضئيلة جدا في مدارس الوكالة في المناطق الاخرى ، في الاردن (٦،٨ بالمائة) ، في لبنان (٩ بالمائة) وفي سوريا (١١ بالمائة)(١٠). ومع الاعتراف بهذا التقصير ، الا ان طموح الوكالة جاء هزيلا ، كما اتضح لنا ، اضافة على ذلك وجدت الوكالة ان اكتفاءها بصفين ثانويين وفي حالات قليلة صف ثالث يتلاءم والحاجة ، تاركة على الطالب مهمة اكمال دراسته خارج نطاقها . وسبب هذا الطموح الهزيل مسعى الوكالة على ابقاء الفلسطينيين في مستوى اقل من المستوى الثقافي لسكان الدول المضيفة او يوازيه ، تسهيلا لامر الاستيطان . ليس المال كما تدعي هو العائق في عملها فقسم كبير من رصيد ٢٠٠ مليون دولار ما يزال متوفرا ، وتتضاءل امكانية استغلاله لتعثر المشاريع الكبيرة . ومن الجدير بالذكر انه في بعض المخيمات سعت العناصر الواعية الى اضافة صفوف ثانوية بوسائلها الذاتية وبدعم مادي خاص ، فمثلا في مخيم عين الحلوه ، استطاع معلمو المدرسة الابتدائية جمع الاموال من امريكا ومن دول الخليج عام ١٩٥٣ لبناء وتجهيز الصفين الاول والثاني الثانويين ووضعت الوكالة تحت الامر الواقع وحين ارادوا السنة التالية تحقيق الصف الثالث الثانوي رفضت الوكالة ، فأعلن الطلبة الاضراب واجبروا الوكالة على القبول .

بعد فشل المشاريع الكبيرة والمشاريع الفردية اتضح للوكالة ان الفرصة الاساسية لتحقيق الاعالة الذاتية لدى الفلسطينيين هو المضي في سياسة التعليم العادي والصناعي . اعترفت الوكالة بهذا الواقع في تقريرها لعام ١٩٥٦(١١) ، ذاكرة التعليم في فقرة « المساعدة للاعالة الذاتية » . ونتيجة التفكير بربط اكبر قدر ممكن من التعليم بالتدريب المهني ، اقدمت الوكالة منذ عام ١٩٥٥ على ادخال دروس تدريب يدوي في الصفوف الابتدائية العالية والصفوف التكميلية . كما نشطت الوكالة